لم يستلزمها او اسبر أهاوولدته لدونه الأقل من الاستبرا وكان الزوج يطأوها ويعزل او اشبه الولد الزلزلة او خالف لونه لونهم كابيض من اسودين او عكسه ونحو ذلك جزم نفيه وله اكذبي منه لكن رأها تزني والاكمن من الزنا ايضا فله قذفها ونفيه خلافا للشيخين وله نفيه ان كان يطأ هي الدبر فقط لا ان كان يعزل عن قبلها ولو قذف بعضهم والولد باللعان ظاهرا وبلزم الملاعن بيان سبب النفي للنسب فقط وان لم يندفع به بكماح بان كانت به مأنه او عقوبة بان عفت عنها او ثبت زناها فان لم يكن ولد به هذه القرينة لم يلاعن اخرس قطع الكماح او تابدا لحرمة او دفع العار عنه او الانتقام منها بالحد لضعف هذه الاعذار ولنفي الحد فقط وان لم يكن كماح ولا ولد وطلب الحرمة فسقه بلعانه وجماهان ولدفع تعزير التكذيب بان قذف سفيرة يكن وطئها أو مجنونة بعد كما لها ولدا جلكم فلا ذمته وزنيقه ولو قذف عاقلة بخت أو مجنونه واضافه الى ما قبله جد وينتظر المعاد افاقتها ولا يلاعن لدفع تعزير التاديب وعمات يقع بكذبه كطفلة لا توطأ أو قرنا أو قذف بممسوح أو رضيع او يقطع بصدقه كان ثبت زنا المقذوفة ببينة او اقرارها أو لعانه ولم للاعن هي او لو قذف ممسوحا او محلا بالزنا وهو رضيع فلا حد ويعزر فرع لو قال لزوجته رنيت مكرهة أو نائمة او جاهلة عزر وله اللعان فان عفن من اكرهها جاهد له وله اللعان لنفيه خلافا لقد فيها مع حنبلية بكلمة كزنيتما فانه لا يلاعن للاحنبية وتيمها بالوطي بشبهة كوطئها جاهلة فان كان ثم ولد ولم تعين الوالي أو عينه ولم تفرقه بالوطي لحقه ولا لعان او الزوج لاعن وان صدقه والدعوى الولد عرض على القائف ان قامت بالوطي بينه فان الحقه بالواطي لحقه ولا لعان او الزوج لاعن حلفا للشيخين وان الحقهما او نفاه عنهما او حيرا وقد انتظر بلوغ الولد فان انتسب الى الزوج حكما به للقائف والا فللشيخين ولو قال رنيت بفلان وهو يظن زوجته جد لها لاعن لنفيه زنا ان كان ولد ونسبه الى فلان ولست الى الشبهة فرع لو قذف امرأته بعتين وطالبت بحد الحرة فان لاعنها وذكر المعتين في الكلمات كلها كفى حد لها والا فحد لها وله اعادة اللعان لدفع حده وان لم يلاعنها وحدها وطالبه المعتين فله اللعان لدفع حده ولعانه دفع لها في تابيد حرمتها كالزوج لا يسقط المعتين ولو طالبه المعتين اولا فله اللعان وحدهما واذا عفى احدهما فلآخر جلده وله اسقاطه باللعان فرع لو قال لزوجته أو غيرها عند القاضي يعتين لزم القاضي اعلامه ليطلب حقه ان شاء حلفا ولو أقر له عنده بمال فرع اذا قذف خماعة بكلمات حد بعدد هم وكذا بكلمة كزنيتم وكبنت الزانيين فقالا قذف ابويهما وبعد اللعان بعقد الزوجات فان لاعن لهن مرة بزنا هن فان ذكرهن معا لم يقع عن احد منهن كرضا المعرين بيمين واحدة وان تابا وقع عن الاولى ولو تنازعن في المقدم فان قذفهن مرتبا فهو الاولى وان كانت الثانية قذفها ام لا او معا قرع فان قدم القاضي واحدة لم يتم الا اذا قصد ايثارها ولو قال لاحداهما زنيت بنت الثانية قدم حد البنت ان لم تكن زوجته والا فالام وان قال لام زوجته يا ابنة الزانيين قدمت الام فرع لو قال لزوجاته احدكن زانية أو بها البيان فان قال اردت واحدة لم يقبل الا لاعن التي عينها ولو مات احدهن لاعن فرع لو ترك احد الزوجين اللعان ثم بلا تمام حد صلبه فان لا بعده الا الزوج لنفي الولد ولو مات احد الملاعنين لعانه ولا ولد والزوج غير وارث لاعن لدفع الحد فرع لو قال لها رنيت صغيرة عزر ثم يسأل فان ذكر ما يعلم انه لا عن والا فلا وان قال رنيت بمجنونة او كافرة او امة وعهد لها ذلك او بنت عزر فيلاعن لدفعه وان علم انها

جديدا قاله فحد ولا احلفت فاكذبت كذلك وحد فان نكلت وحلف عزر وان قال انت الان امة فحلفت او كافرة فقالت بل مسلمة عارة فسلمة بلا يمين ولو قال أردت بقولك وانت صغيرة ونحوه وصفيه الان وقد فيخلد ولو قال رنيت ثم قال أردت وانت صغيرة مثلا لم يقبل فان ادعى علمها انه اراد ذلك حلفت أنها لا تعلمه وبلا عين لنفي ولد مجنونه قذفها اذا افاقت ولم تلاعن حدت ان قذفها عاقلة او أضافه الى كمال عقلها ولو قذف مكلفة لم تحصن ولم يلاعن بقذفها عند ولك لاعن وكلت حدت فرع لو قال قذفتك وأنت صغيرة فقالت بل بالغة صدق بيمينه وكذا وان مجنونة أو أمة او كافرة وعهد ذلك والا صدقت بيمينها او ولدا صدقت صدق وكذا او ولدا مجنونا وعهد والا صدقت او طفلا تام لم تقبل وحيث صدقت فكل مجهول المقذوف حد القاذف الا ان كان زوجا ولاعن ولو أقاما بينتين بلوغه وعدمه وجد التاريخ سقطتا والا حد بينتها لانها قاذفان فصل شروط الملاعن التكليف والزوجية فلا يلاعن صبي ومجنون لان اللعان يمين تؤكدة بلفظ الشهادة ولا يجدان بل يعزران ان عزرا وتسقط عنهما باليمين والافاقة وبلاعن رقيق وذمي وسكران قذف زوجته الذمية وقال زنا لقاضيا فللاعن زوجها حدت وان كان الزوج ذميا وان لم يلاعنها عزر ولا يلاعن غير الزوج والزوجية كالزوجة ولو ابانها بخلع ثم قذفها ثم لاعنها في العدة فله اللعان فان لاعن ثم راجعها في العدة ابطل لعانه ويجد ان لم ينف به ولدا والا سقط عنه الحد وانتفى الولد ولو قذف زوجته ثم ابانها فلاعنها فنفى الولد او الحقوه وتابد بهذا بلعانه ولو ابانها قذفها او قذف توطئته كنحو مسحة لم يلاعن لدفع الحد كالاجنبي بل لنفي ولد او جمل يدفع به النسب والعقوبة وتابد الجرحة وبلاعن لها بحد الزنا ولا يلاعن لعمه ان كان قال رنيت بكاجنبي حدت ولا عنت للدفع واذا لاعن لنفي الحمل فمات عقبه فسد لعانه وحد وكذا لو لاعن زوج ولو لدتم بان فساد نكاحه ومن قذف زوجته بزنا اضافه الى ما قبل النكاح لم يلاعن لنفي الحد بل لنفي الولد ان كان حملا فان للرضيع الشياح ولا يحد المرأة بلعانه ولو قال للزوجة الصغيرة قد قذفتك في النكاح فقالت بعده صدقت بيمينه فان انكرت أصل النكاح صدقت فرع لو قذف زوجته ولاعنها ثم ثلاث فان كان القاذف ثانيا هو الزوج فان لم يلاعن للقذف الاول حدت وعليه للثاني التعزير فقط سواء قذفها بذلك الزنا او بغيره ولا يلاعن لدفع التعزير لبينونتها للاعنه وان لاعنت عزرا لا اذا قذفها بولد آخر بعد ولاعن لدفعه والا لم يلاعن للقذف الاول وحد فان قذفها ثانيا بذلك الزنا عزر ثانيا وان قذفها بغيره فيحد او بعزر وحمان وعلى الوحمات لا يلاعن فان كان القاذف ثانيا اجنبيا حد سواء قذف بذلك الزنا او بغيره وسواء الزوج وغيره كان لم تنفه أم لا فرع اذا قذف غير محصنة فطلبت حمتها فان لم يلاعن عزر وان لاعن وقذفها بزنا حدت للزنا ان كانت مكلفة فرع من قذف زوجتيه أو غيرهما مرتين فأكثر وجب حد واحد فان حد لأحدهما قذف غيرها فقط فان قذفهن بزنا آخر وكيفيته للزوجة لعان واحد وجب ان يذكر الزنيات والزنا ان شاء هي قذف فعل ان لم يشاء بين فيا رميت به مرة الزنيات بفلان وفلان ولو قذف اجنبية ثم زوجها قبل ان يحد ثم قذفهما لزمها الاول ان اتحد الحد ولا لاعن لدفعه او بزنا آخر بعده فان اقام بينه باتحد هما سقط عنه الحد لا فان طلبت حد الاول اولا او طلبتهما معا حد الاول ثم الثاني ان لم يلاعن له والا سقط وان طلبت حد الثاني والا فان لاعن له سقط بدون الأول والا حد للثاني ثم للاول وان قذف زوجته ثم ابانها ثم قذفها